

Distr.: General
5 August 2005

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير بشأن التغييرات الطارئة على النظام المالي والقواعد المالية نتيجة لإنشاء صندوق الطوارئ عملاً بالفقرة ٢ من القرار ICC-ASP/3/Res.4

١- وافقت جمعية الدول الأطراف، في القرار ICC-ASP/3/Res.4^(١)، على إنشاء صندوق للطوارئ وبّتت في الآلية اللازمة لتمويله، وذلك سعياً لأن تكون المحكمة قادرة على الوفاء بما يلي:

- (أ) التكاليف المتعلقة بحالة غير متوقعة إثر اتخاذ المدعي العام قراراً بفتح تحقيق؛
- (ب) أو نفقات لا مناص منها بسبب حدوث تطورات في أوضاع قائمة لم يكن من الممكن توقعها، أو لم يكن ممكناً تقديرها بدقة عند اعتماد الميزانية؛
- (ج) أو التكاليف المرتبطة باجتماع غير متوقع لجمعية الدول الأطراف.

ولكي يتوفر إطار ناظم لاستخدام صندوق الطوارئ، وافقت جمعية الدول الأطراف مؤقتاً على جملة من التعديلات التي أدخلت على القاعدتين ٤-٧ و ٥-٨ من القواعد المالية وعلى إدراج القواعد المالية الجديدة من ٦-٦ إلى ١٠-٦. وفي الوقت نفسه، طلبت الجمعية إلى المحكمة أن تقدم إليها -عن طريق لجنة الميزانية والمالية- تقريراً عن التغييرات الإضافية التي قد يلزم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية نتيجة لإنشاء صندوق الطوارئ. ويُقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ١٠-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشورات المحكمة الجنائية الدولية)، الجزء الثالث.

٢- ولم تلجأ المحكمة حتى هذه الساعة إلى صندوق الطوارئ منذ إنشائه، كما أنها لم تستخدم أية آلية أخرى لمواجهة نفقات غير متوقعة كما هو متوخى في القاعدتين ٣-٦ و ٤-٢ من النظام المالي والقواعد المالية. لذلك، لا يمكن أن يُقال عن المحكمة إنها قامت بالنظر في ضرورة إدخال تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية على ضوء تجربتها اللجوء إلى أي من الآليتين أو إليهما معاً في أي وقت من الأوقات.

ومع ذلك، أجرت المحكمة استعراضاً دقيقاً للنظام المالي والقواعد المالية وبخاصة الآليات التي من شأنها أن تتبع في الحالة التي تترتب فيها مصاريف غير متوقعة أو لا مناص منها لم يُدرج لها في الميزانية البرنامجية أي اعتماد. والاستنتاج الذي تمّ الخلوص إليه هو أن الأمر يقتضي إدخال تغييرات إضافية طفيفة لا غير، على النحو الموصى به أدناه.

بيد أن الأمر قد يستدعي النظر من جديد في المستقبل في إدخال تعديلات إضافية على النظام المالي والقواعد المالية، في ضوء تجربة المحكمة والممارسة المتمثلة في استخدام هذه الآلية أو تلك على النحو المتوخى في النظام المالي والقواعد المالية الأنف ذكرهما لمواجهة نفقات غير متوقعة.

٣- وخلاصة القول، إن التعديلات التبعية الإضافية التي يقتضها صندوق الطوارئ تتصل بفاصلة القاعدة ٥-٥، والقاعدة ٥-٥ (ب) والقاعدة ٧-٥.

٤- وبمقتضى القاعدة ٦-٦ الجديدة، يمكن لجمعية الدول الأطراف أن تقرر وجوب تمويل صندوق الطوارئ من الاشتراكات المقررة. وهذا القرار سوف يتخذ لحظة اعتماد الميزانية، وعليه تدعو الحاجة إلى تعديل فاصلة القاعدة ٥-٥ بحيث يحسب لهذا الاحتمال حسابه. وهناك أيضاً تعديل تبعية سيلزم إدخاله على القاعدة ٥-٥ (ب) لتمكين المسجل من تبليغ الدول الأطراف باشتراكاتها المقررة في صندوق رأس المال المتداول وفي صندوق الطوارئ كذلك.

٥- وطبقاً للقاعدة ٧-٥، ينبغي أن تحسب جميع الاشتراكات المقررة بالعملة التي يستخدمها المقر الرسمي للمحكمة. وعليه، من شأن الإشارة إلى صندوق الطوارئ في القاعدة ٧-٥ أن توضح حقيقة أن الاشتراكات المقررة في الصندوق ينبغي أن تسدّد هي الأخرى بنفس العملة.

٦- والتعديلات الموصى بها هي الآتية:

يُضاف إلى فاصلة القاعدة ٥-٥ بعد عبارة " رأس المال المتداول " ما يلي:

"أو صندوق الطوارئ إذا ما قررت جمعية الدول الأطراف وفقاً للقاعدة ٦-٦ وجوب تمويل هذا الصندوق من الاشتراكات المقررة..."

تُضاف العبارة التالية إلى نصّ القاعدة ٥-٥ (ب) بعد "صندوق رأس المال المتداول":

"أو صندوق الطوارئ"

في القاعدة ٥-٧ وبعد عبارة "صندوق رأس المال المتداول" في كلتا الحالتين، تضاف الصيغة التالية:

"وفي صندوق الطوارئ، عند الاقتضاء".

وترى المحكمة أن نصّ النظام المالي والقواعد المالية، بصيغته المعدّلة مؤقّتاً بموجب القرار ICC-ASP/3/Res.4^(٢)، يفرض من جميع الجوانب الأخرى وعلى النحو الملائم بما يلزم لتشغيل وتنظيم صندوق الطوارئ.

--- 0 ---